

او من جهة الاب او من جهة الام لم قوله تعالى فان  
كان له اخوة فلامه السدس ولفظ الاخوة يتناول  
الكل للاشتراك في الاخوة والى هذا ذهب اكثر  
المصنفين وجمهور الفقهاء خلافا لابن عباس فانه  
جعل الثلاثة من الاخوة والاحوات حاصبة  
للأم دون الاثنين فلم يجمعها الثلث عنده  
بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول المثنى  
وروي بان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا ترى  
ان المثنى كالبنان والاختين كالاخوان في استحقاق  
الثلثين فكذا في الحج وايض معنى الاجتماع المطلق  
مشارك بين الاثنين فاوفى بها وهذا المقام يناسب  
الدلالة على الجمع المطلق فرد لفظ الاخوة عليه  
ثم السدس الذي مجموعها عنه للاب عنده جمهور الصحابة  
ويروي عن ابن عباس انه للاخوة لانهم انما مجموعها  
عنه لياخذوه فان غير الوارث لا يحجب كما اذا كانت  
الاخوة كفارا وارقا وقد يستدل عليه بما رواه طائفة  
رضي الله عنه من مسان ان الله عليه السلام اعطى

الاخوة

الاخوة السدس مع الابوين ولما انه تعالى قال فلنالم  
يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان  
له اخوة فلامه السدس والمراد من صدر الكلام  
ان للام الثلث والباقي للاب فكذا الحال في اخوه  
كانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلامه السدس  
ولا يبيد الباقي شمه ان شرط الحاجب ان يكون وارثا  
في حق من يحبه والرافع المسلم وارث في حق الام بخلاف  
الرفيق والكافر فالاخوة محجوبون بها وهم محجوبون  
بالاب الا ترى انهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم  
الام لانهم كلاله فلا ميراث لهم مع الوالد وليس حال  
الاخوة مع وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها  
وقد روي ان طاووس رضي الله تعالى عنه انه قال  
لقميا ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم السدس مع الابوين وسالته عن  
ذلك فقال كان ذلك وصية وفيه صغار الميراث  
دليلا لنا اذ لا وصية لوارث والمظاهر انه لا وصية لهذه  
الرواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها انه يوافق